

## تحقيقاً للعدالة والمساواة ولدورهم في تنشئة الأجيال نواب لاستثناء أعضاء هيئة التدريب بالجامعات والمعاهد التطبيقية من سن التقاعد



د. عودة الرويعي



د. خليل عبدالله



فيصل الدويسان

ونصت المذكرة التوضيحية على الآتي: حين عالج القانون رقم (103 لسنة 2013) مسألة استثناء أئمة المساجد وخطابائها ومؤذنيها ومغسلي الحنقي والأطباء والمهن الطبية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد التطبيقية الحكومية والباحثين العلميين بمعهد الكويت للأبحاث العلمية، من سنن التقاعد المنصوص عليها بالبند التاسع من المادة 32 من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية ورفعها لسن 75 عاماً، حيث لم يتنبه المشرع وقد يكون سقط سهواً أن يذكر صراحة أعضاء هيئة التدريب بالجامعات والمعاهد التطبيقية الحكومية كونهم منفصلين عن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والتعليم التطبيقي ويصنفون بهيئة التدريس. لذلك رأينا ضرورة تعديل القانون المشار إليه ليشمل هذه الفئة من الوظائف تحقيقاً للعدالة والمساواة لدورهم الفاعل في تنشئة الأجيال ولكونهم يقومون بنفس أعباء المدرسين الجامعيين ومدرسي المعاهد التطبيقية والباحثين العلميين ويملكون من الخبرة العملية والعلم والمعرفة والتقنية مستوى عالياً جداً.

تقدم النواب د. خليل عبدالله ود. عودة الرويعي وفيصل الدويسان بالاقتراف بقانون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم (103 لسنة 2013) بعضاً بتعديل المادة (32) من المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية ونصت مواده على الآتي: مادة 1: تعديل المادة الأولى من القانون رقم 103 لسنة 2013 بتعديل المادة (32) من المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية المشار إليه بالإضافة التالية: (يستبدل بنص البند (9) من المادة (32) من المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 المشار إليه النص التالي: 9- بلوغ سن الخامسة والستين بالنسبة للكويين وغير الكويين، ويستثنى من ذلك أئمة المساجد وخطابؤها ومؤذنيها ومغسلي الحنقي والأطباء والمهن الطبية وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء هيئة التدريب بالجامعات والمعاهد التطبيقية الحكومية والباحثين العلميين بمعهد الكويت للأبحاث العلمية، فتنتهي خدمتهم ببلوغ سن الخامسة والسبعين، وذلك وفقاً للقواعد والأحكام التي يضعها مجلس الخدمة المدنية).

## هناك تكتم شديد على شكاوى الجراحين المقدمة ضد العازمي يطالب بإقالة رئيس قسم جراحة القلب بمستشفى الصديري

بدلاً من تقليدها، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: أولاً: يرجى تزويدي بنتائج التحقيق في الشكاوى المقدمة ضد رئيس قسم جراحة القلب بالمستشفى الصديري؟ ثانياً: ما آلية تعيين جراحي القلب في المستشفى الصديري؟ ثالثاً: كم عدد حالات عمليات القلب التي على قائمة الانتظار في المستشفى الصديري؟ رابعاً: يرجى تزويدي ببيان عدد حالات جراحة القلب التي أجريت في المستشفى الصديري منذ 2008 حتى الآن؟

حالاتهم. وأشار العازمي إلى ضرورة الإسراع في التحقيق في هذا الأمر والاهتمام به، خاصة أن هناك حالة من الإحباط أصابت جراحي القلب قد تدفع بهم لترك المستشفى الصديري. ولغت العازمي إلى أن سياسة التعيين في القسم أدت إلى تسريح الجراحين دون تطور في الخدمة المقدمة للمريض بل العكس، أدت إلى قائمة انتظار أطول للمرضى. واختتم العازمي تصريحه بالقول: وبشارة الصحة مطالبة وبشكل عاجل بضرورة التحقق من الشكاوى والوقوف على جميع التجاوزات في قسم جراحة القلب بالمستشفى الصديري، وإذا ثبت تورط رئيس القسم فتجب إقالته فوراً والاستعانة بالخبرات الموجودة بالقسم. وفي هذا الصدد وجه العازمي سؤالاً برلمانياً إلى وزير الصحة د.علي العبيدي جاء فيه: نمى إلى علمنا تزايد الشكاوى من بعض الجراحين في المستشفى الصديري ضد رئيس قسم جراحة القلب في المستشفى، على خلفية سياسة التعيين التي ينتهجها، والتي أدت إلى تكديس في حالات المرضى بالمستشفى ومضاعفة فترة انتظار المرضى للعمليات

استغرب النائب حمدان العازمي التحتم الشديد من وزارة الصحة على الشكاوى المقدمة من الجراحين في المستشفى الصديري ضد رئيس قسم جراحة القلب في المستشفى، على خلفية سياسة التعيين التي ينتهجها والتي أدت إلى تكديس في حالات المرضى بالمستشفى ومضاعفة فترة انتظار المرضى للعمليات بدلاً من تقليدها. وحذر العازمي من عواقب مستقبلية قد تنتج عن هذه السياسة، والتي أضحت أثارها على مرضى القلب داخل المستشفى الصديري، نتيجة لتضاعف فترة الانتظار لعمليات القلب المفتوح وذلك بسبب تقليل أيام العمليات المخصصة للجراحين، لافتاً إلى أنه في السابق، كانت قائمة الانتظار للمرضى أقل من شهرين والآن أصبحت أكثر من أربعة أشهر وهذا راجع بشكل مباشر إلى تقليل أيام العمليات في الأسبوع نتيجة لتعيين جراحيين إضافيين من غير مبرر. وأضاف العازمي قائلاً: كما أن عمليات الوقت الإضافي والتي يجتريها طبيب واحد في القسم ليومين في الأسبوع أصبحت تشكل عبئاً كبيراً للغاية، وصعوبة في توفير الأسرة لعمليات اليوم التالي والتي غالباً ما يجريها باقي الجراحين وبالتالي تلغى



حمدان العازمي

## أكد أن الكويت زاخرة بالكفاءات الوطنية البراك يهنئ الهيفي باختياره سفيراً جديداً للنوايا الحسنة في منظمة السلام الدولي



محمد البراك

الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، مضيفاً: لم يكن وليد مصادفة إنما أتى هذا اللقب بناء على الجهودات الجبارة التي بذلها وزير الصحة السابق في العبد من المجالات ومستمر في عطائه المتميزة والمفخرة في الوقت عينه. وتمنى البراك التوفيق والسداد للدكتور محمد البراك، وإن يبارك الله له فيه شخصياً وللوطن الغالي الذي دائماً ما يتبني باسمه أبناء الشعب الكويتي في شتى المحافل، داعياً الكوئي إلى أن يجسد في الكوئي قيادة وشعباً من كل مكروه.

قال النائب محمد البراك إن تسجيل وزير الصحة السابق استشاري الجراحة والسمعة د.محمد الهيفي سفيراً كويتياً جديداً للنوايا الحسنة بعد مفخرة للجميع، مؤكداً أن الكويت زاخرة بالكفاءات الوطنية التي طالما اعتلت المراتب الدولية على كافة الأصعدة، ود.محمد الهيفي خير من يجسد ذلك. وبين البراك أن حصول الهيفي على هذا اللقب أتى من قبل أعرق المنظمات العالمية وهي منظمة السلام الدولي والتنمية «S.P.M.U.D.A»، والتي تعد أحد أكبر وأهم المنظمات المسجلة في المجلس

## أشادا بسمعة المستشارين المرشد والمطوعة والسيف الهاجري والعدواني: قرار النيابة حفظ بلاغ القضاة خيب آمال من كان يريد بالبلاد السوء وتداول على رموز القضاء

القانون والمؤسسات. وطالب الهاجري بضرورة إقرار كافة التشريعات التي من شأنها أن تعطي للقضاء وللقضاة استقلالية تامة وأن تحميهم من محاولات النيل منه ومن تشويه صورته وسمعة رموزه والنأي به عن الصراعات السياسية وعدم إقحامه في غير الصالح العام، متمنياً من الله أن يحفظ الكويت وشعبها من كل مكروه تحت قيادة قائد مسيرتنا صاحب السمو حفظه الله وسمو ولي عهده الأمين. من جانبه قال النائب عبدالله العدواني إن بيان النيابة العامة الذي أكد براءة القضاء ممن اتهموا زوراً وبهتاناً يؤكد أن القضاء الكويتي هو الملائم الآمن بعد الله سبحانه وتعالى ودليل واضح على نزاهة وعدالة القضاة الأفاضل. وأضاف العدواني إن محاولة المساس بالمؤسسة القضائية والنيل منها من خلال اتهامات باطلة وزائفة لم يثن قضاة عن مواصلة عملهم رغم شراسة الحملة الضالمة التي تداعى لها البعض من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وأغلبها تحت أسماء زائفة. وأوضح العدواني أن النيابة العامة ومن خلال قنواتها القانونية لم تجد دليلاً واحداً ولله الحمد من تلك الاتهامات المزعومة والتي دأب البعض على نشرها وتسويقها رغم قناعات أغلب أبناء الشعب الكويتي على كذب مروجها ومحاولاتهم المساس بالسلطات الثلاث واتهامها بين الحين والآخر. ودعا العدواني أبناء الشعب الكويتي إلى نبذ دعاء الفتنة ومروجي الاتهامات الضالمة مشيراً إلى أن عملة الإصلاح بدأت من خلال الأجازات التي حققها مجلس الأمة الحالي وتحققت على يده قوانين هامة وعديدة تمس الواقع المعيشي للمواطنين وللدولة وللتنمية بشكل عام. وقال العدواني إن مجلس الأمة يسير وفق برنامج واضح ولم ينجح إلى الاتهامات التي يراود منها عرقلة عمله وسيواصل المسيرة التي بدأها منذ أن قال الشعب كلمته واختار نوابه لافتاً إلى أن الأجازات ستتواصل والقوانين ستقر لما فيه صالح الكويت وأهلها.

القانون والمؤسسات. وطالب الهاجري بضرورة إقرار كافة التشريعات التي من شأنها أن تعطي للقضاء وللقضاة استقلالية تامة وأن تحميهم من محاولات النيل منه ومن تشويه صورته وسمعة رموزه والنأي به عن الصراعات السياسية وعدم إقحامه في غير الصالح العام، متمنياً من الله أن يحفظ الكويت وشعبها من كل مكروه تحت قيادة قائد مسيرتنا صاحب السمو حفظه الله وسمو ولي عهده الأمين. من جانبه قال النائب عبدالله العدواني إن بيان النيابة العامة الذي أكد براءة القضاء ممن اتهموا زوراً وبهتاناً يؤكد أن القضاء الكويتي هو الملائم الآمن بعد الله سبحانه وتعالى ودليل واضح على نزاهة وعدالة القضاة الأفاضل. وأضاف العدواني إن محاولة المساس بالمؤسسة القضائية والنيل منها من خلال اتهامات باطلة وزائفة لم يثن قضاة عن مواصلة عملهم رغم شراسة الحملة الضالمة التي تداعى لها البعض من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وأغلبها تحت أسماء زائفة. وأوضح العدواني أن النيابة العامة ومن خلال قنواتها القانونية لم تجد دليلاً واحداً ولله الحمد من تلك الاتهامات المزعومة والتي دأب البعض على نشرها وتسويقها رغم قناعات أغلب أبناء الشعب الكويتي على كذب مروجها ومحاولاتهم المساس بالسلطات الثلاث واتهامها بين الحين والآخر. ودعا العدواني أبناء الشعب الكويتي إلى نبذ دعاء الفتنة ومروجي الاتهامات الضالمة مشيراً إلى أن عملة الإصلاح بدأت من خلال الأجازات التي حققها مجلس الأمة الحالي وتحققت على يده قوانين هامة وعديدة تمس الواقع المعيشي للمواطنين وللدولة وللتنمية بشكل عام. وقال العدواني إن مجلس الأمة يسير وفق برنامج واضح ولم ينجح إلى الاتهامات التي يراود منها عرقلة عمله وسيواصل المسيرة التي بدأها منذ أن قال الشعب كلمته واختار نوابه لافتاً إلى أن الأجازات ستتواصل والقوانين ستقر لما فيه صالح الكويت وأهلها.

الجادة لدمج اليهود والقضاء على عزلتهم وخصوصيتهم في عهد جوزيف الثاني الذي أصدر عام 1782 براءة التسامح، وهي من أهم الوثائق في تواريخ الجماعات اليهودية في الغرب التي تهدف إلى تحويل اليهود إلى عنصر نافع للدولة، وساعد هذا الوضع على ظهور الصهيونية التطوينية. وكانت قيينا المدينة التي يعمل فيها هرتزل مؤسس الصهيونية. وأشار النائب إلى أن دولة النمسا تضم تنظيمات ومؤسستات يتخلم فيها أعضاء الجماعة اليهودية من أهمها: اتحاد الجماعات اليهودية في النمسا، وهي المنظمة المركزية التي تمثل الجماعات اليهودية المختلفة في النمسا، والجهة التي تمثّل لدى المؤتمر اليهودي العالمي، كما توجد منظمات صهيونية مختلفة. وتضم قيينا المعبد اليهودي الأساسي، كما توجد حجرات مخصصة للعبادة للجماعة السفارديّة والجماعات الأرثوذكسية. وقد ذكر النائب أن مجلس يهود «النمسا» نشر على موقعه مقالاً أشار فيه إلى



عبدالله العدواني

أكد النائب ماضي العابد الهاجري أن هناك من كانوا يريدون أن يشوهوا سمعة القضاء الكويتي التزيه وزعزعة ثقة الشعب الكويتي في الملاذ الآمن له بعد الله سبحانه وتعالى، وضرب ركن مهم من أركان الدولة من خلال التداول على رموزه الأشراف، مضيقاً أن هؤلاء لم تنته محاولاتهم بعد ما خرجوا من المشهد السياسي من النبل من مجلس الأمة تارة ومن القضاء ورموزه تارة أخرى، حتى يحدثوا نوعاً من عدم الاستقرار في المجتمع، مضيفاً أن محاولاتهم جاءت بالفشل وتكشفت مكابدهم. وأضاف الهاجري في تصريح صحفي أن قرار النيابة الأخير بعدم صحة اتهاماتهم وإدعائهم في حق رموز القضاء الكويتي المرشد والمستشار يوسف المطوعة والمستشار إبراهيم السيف لم يصف جديداً في تقناتنا المطلقة بنزاهتهم وسمعتهم الناصعة، مشيراً إلى أنهم رفعوا تلك الدعاوى ليؤكّدوا على أن من اتهمهم في أمانتهم هم المذورون وليس القضاة. وأضاف الهاجري أن

## ركزت على بث الفرقة بينهم ونشر الإباحية والانحلال الجيران: المنظمات الصهيونية استهدفت الشباب العربي لزعزعة الثوابت المجتمعية

أن حكومة «النمسا» عليها التزامات كبرى وتحركات ضرورية تجاه الأصوليين الإسلاميين ودعاة الجهاد ودعاة النازية الجدد، لا أن تنتشر بالمناقشات حول المآذن، وهذا دليل واضح على مدى ارتباط اليهود بالأحداث العالمية ومتابعتهم لمجرباتها. وعلى خلفية أهداف الماسونية قديماً وحديثاً قال النائب الجيران إنها تتضمن: - القضاء على جميع الأديان غير اليهودية. - تكوين جمهوريات عالمية لا دينية تحت حكم اليهود. - نشر الإباحية، والقسا، والانحلال، واستعمال المرأة كوسيلة للسيطرة على طريق اختلاط الجنسين بلا ضوابط. - هدم البشرية، وإقامة هيكل اللايدينية العالمية مع دمج الأديان في بوتقة واحدة عن طريق التحريض على الإنقطة الحاكمة القائمة (وهذا واضح في ثورات الربيع) وفي سنة 2011 تم إسقاط جنسية مالك شركة لوزان وترحيله في الإمارات بعد إثبات المسجات التي ترض على النظام.

قال النائب د.عبدالرحمن الجيران إن اليهود لا زالوا يسيطرون على مفاصل ميزان القوى العالمية ويوجهون جهود الدول لخدمة أهدافهم النهائية انطلاقاً من المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م ومروراً بالنمسا حيث يعود استقرار أعضاء الجماعات اليهودية في النمسا إلى أيام الغزو الروماني. ومع العصور الوسطى، أصبح تاريخ يهود النمسا هو تاريخ يهود قيينا. وأفاد الجيران بأنه في عام 1760، أصدرت ماريا تريزا مرسوماً بأن يرتدي اليهود غير المتحيزين شارة اليهود ولكنها منعت تعميم الأطفال بالقوة، وقد كان لوجود اليهود في النمسا أثر بالغ على الشعب النمساوي وعلى الاقتصاد حيث عانى الشعب من جرائم اليهود الأخلاقية وجشعهم وامتصاصهم لمقدرات الدولة، ويبدو أن محاولة إصلاح اليهود بدأت في عهدها، فأصدرت أمراً بتيسير عملهم كصباغين وجواهرجية وبنائى ملابس يصنعونها بأنفسهم. وأضاف: وبدات المحاولات

الجادة لدمج اليهود والقضاء على عزلتهم وخصوصيتهم في عهد جوزيف الثاني الذي أصدر عام 1782 براءة التسامح، وهي من أهم الوثائق في تواريخ الجماعات اليهودية في الغرب التي تهدف إلى تحويل اليهود إلى عنصر نافع للدولة، وساعد هذا الوضع على ظهور الصهيونية التطوينية. وكانت قيينا المدينة التي يعمل فيها هرتزل مؤسس الصهيونية. وأشار النائب إلى أن دولة النمسا تضم تنظيمات ومؤسستات يتخلم فيها أعضاء الجماعة اليهودية من أهمها: اتحاد الجماعات اليهودية في النمسا، وهي المنظمة المركزية التي تمثل الجماعات اليهودية المختلفة في النمسا، والجهة التي تمثّل لدى المؤتمر اليهودي العالمي، كما توجد منظمات صهيونية مختلفة. وتضم قيينا المعبد اليهودي الأساسي، كما توجد حجرات مخصصة للعبادة للجماعة السفارديّة والجماعات الأرثوذكسية. وقد ذكر النائب أن مجلس يهود «النمسا» نشر على موقعه مقالاً أشار فيه إلى



د.عبدالرحمن الجيران

قال النائب د.عبدالرحمن الجيران إن اليهود لا زالوا يسيطرون على مفاصل ميزان القوى العالمية ويوجهون جهود الدول لخدمة أهدافهم النهائية انطلاقاً من المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م ومروراً بالنمسا حيث يعود استقرار أعضاء الجماعات اليهودية في النمسا إلى أيام الغزو الروماني. ومع العصور الوسطى، أصبح تاريخ يهود النمسا هو تاريخ يهود قيينا. وأفاد الجيران بأنه في عام 1760، أصدرت ماريا تريزا مرسوماً بأن يرتدي اليهود غير المتحيزين شارة اليهود ولكنها منعت تعميم الأطفال بالقوة، وقد كان لوجود اليهود في النمسا أثر بالغ على الشعب النمساوي وعلى الاقتصاد حيث عانى الشعب من جرائم اليهود الأخلاقية وجشعهم وامتصاصهم لمقدرات الدولة، ويبدو أن محاولة إصلاح اليهود بدأت في عهدها، فأصدرت أمراً بتيسير عملهم كصباغين وجواهرجية وبنائى ملابس يصنعونها بأنفسهم. وأضاف: وبدات المحاولات

## سأل عن مدى صحة الخبر ومن أعطى الأوامر لإقامة حفل مختلط العتيبي يستفسر من العيسى عن حفل أقيم بمناسبة العيد الوطني في مدرسة الفروانية بنات

ذلك رقصت بعض المدرسات ثم انسحب الرجال الموجهون علماً «الملاعب مكشوف على بيوت سكنية وقام بعض الناس بفتح الشبابتك من غير حجاب، علماً أن الطالبات وضعن مكياجاً صارخاً يعلم من المديرية والمديرية الأساسية. وسأل العتيبي وزير التربية عن مدى صحة الحادثة، ومن أعطى الأوامر لإقامة حفل مختلط، وما إذا تم فتح تحقيق في الموضوع بالإضافة إلى الإجراء الذي تم اتخاذه بحق الإدارة والمدرسة. وفي ختام تصريحه طالب العتيبي وزير التربية بفتح تحقيق في الحادثة ومحاسبة المسؤولين، داعياً الوزير إلى تحمل مسؤولياته

ذلك رقصت بعض المدرسات ثم انسحب الرجال الموجهون علماً «الملاعب مكشوف على بيوت سكنية وقام بعض الناس بفتح الشبابتك من غير حجاب، علماً أن الطالبات وضعن مكياجاً صارخاً يعلم من المديرية والمديرية الأساسية. وسأل العتيبي وزير التربية عن مدى صحة الحادثة، ومن أعطى الأوامر لإقامة حفل مختلط، وما إذا تم فتح تحقيق في الموضوع بالإضافة إلى الإجراء الذي تم اتخاذه بحق الإدارة والمدرسة. وفي ختام تصريحه طالب العتيبي وزير التربية بفتح تحقيق في الحادثة ومحاسبة المسؤولين، داعياً الوزير إلى تحمل مسؤولياته

ذلك رقصت بعض المدرسات ثم انسحب الرجال الموجهون علماً «الملاعب مكشوف على بيوت سكنية وقام بعض الناس بفتح الشبابتك من غير حجاب، علماً أن الطالبات وضعن مكياجاً صارخاً يعلم من المديرية والمديرية الأساسية. وسأل العتيبي وزير التربية عن مدى صحة الحادثة، ومن أعطى الأوامر لإقامة حفل مختلط، وما إذا تم فتح تحقيق في الموضوع بالإضافة إلى الإجراء الذي تم اتخاذه بحق الإدارة والمدرسة. وفي ختام تصريحه طالب العتيبي وزير التربية بفتح تحقيق في الحادثة ومحاسبة المسؤولين، داعياً الوزير إلى تحمل مسؤولياته



فارس العتيبي

وجه النائب فارس العتيبي سؤالاً برلمانياً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى يطلب فيه الاستفسار عن حفل بمناسبة العيد الوطني أقيم في مدرسة الفروانية بنات. وقال العتيبي في سؤاله أنه وبتاريخ 2018/2/18 أقامت ثانوية الفروانية بنات حفلاً بمناسبة العيد الوطني بحضور موجهين رجال وموجهات معا في ملعب المدرسة، وكان هناك «دي جي» موسيقي للحفل الملقم وطلبت إدارة المدرسة بتشغيل أغنية وقامت الطالبات أمام الموجهين الرجال ومديرة المدرسة وبحضور موجهة الأنشطة التربوية بخلع الحجاب وشرعن في الرقص، وبعد